Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

إصلاحات مدحت باشا في العراق

1869-1872م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

-إعداد الطالب:

شايب الذقن حسين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حسين محمد الشريف	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
سيد علي أحمد مسعود	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
محمد مشموش	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437 هـ / 2015-2016 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

إصلاحات مدحت باشا في العراق

1869-1872م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

-إعداد الطالب:

شايب الذقن حسين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حسين محمد الشريف	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
سيد علي أحمد مسعود	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
محمد مشموش	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437 هـ / 2015-2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــداء

الى من يحمل صدارة اهدائي وطني الغالي الجزائر

الى من اشترت راحتي وسعادتي بتعبها وشقائها الى أغلى اسم نطقه لساني امي "**الربح**" اطال الله عمرها

الى من كان بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربي الى نعم المثل ونعم القدوة ابي "**بله**" اطال الله عمره

الى كل اخوتي واخواتي :العيد ،علي ،بوجمعة ،سعيدة ،عفيفة ، بهيدة ،يونس ،اسامة ،الصالح ،سهام .

الى زوجات اخوتي :غنية ،عبلة ، سعيدة .

الى كتاكيت البيت :نسرين ،شيماء ،رانية ،خالد ،امين ،فؤاد ،هبة ،عبد الرزاق ،رضا ،عبد الحي ،عبد الجليل.

الى كامل عائلة الشو من قريب او بعيد واخص بالذكر الجد رابح ،خضرة ،كريم ،سمية ،نبيل ،امينة ،رندة ،

الى اعز صديقاتي :سعيدي ايمان ،جبلاحي اسماء ،تالي سميحة ،لكحل غنية.

الى رفقاء الدرب :شيحي فؤاد ،شايب الذقن عبد السلام ،عيسات جمال ،جعلاب عقبة ،بن معمر بوعلام ،بن ضيف الله فوزي ،مساعد محمد علي ،جعيجع مراد ،ناصري سامي ،جندي بشار ،شايب الذقن سمير ،سيلم نورالدين ،هرم رضا ،دون ان ننسى صاحب المكتبة الحاج الذي ساعدنا بكل ما يستطيع ...

الى كل من في قلبي ونسيهم قلمي ...

...كل من يعرف شايب الذقن حسين ...

الشكـــــر

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لنا يد المساعدة في اتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر استاذنا الفاضل الدكتور سيد علي احمد مسعود الذي لم يبخل علينا بعطائه العلمي وآرائه وأفكاره ونصائحه وارشاداته من خلال مراحل هذا البحث منذ ان كان فكرة حتى صار بحث وكل أساتذة التاريخ لاسيما الدكتور صالح لميش وحسين شريف اللذان لم يبخلا عنا بكل ما يستطيعان من مساعدة

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الطالب والاخ شيحي فؤاد الذي افادني كثيرا بمعلوماته وكتبه القيمة .

...والى كل من ساعدني من قريب او بعيد ...

مقدمة

المقدمة:

لقد شهدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حركة إصلاحية مست كل إيالاتها في المشرق والمغرب العربي، وذلك لدفع عجلة التطور في العالم الإسلامي ليلتحق بركب الحضارة على غرار الدول الغربية، وكان ذلك بعد ظهور شخصيات تنادي بضرورة الإصلاح من أجل تدارك الضعف والتدهور، ومن هذه الإصلاحات نذكر الإصلاحات تلك التي شهدتها إيالة العراق على عهد الوالي "مدحت باشا"، هذا الرجل الذي يعد رائد لحركة الإصلاح في العراق، وقد ارتبط ذلك كله بإصلاحاته التي قام بها.

تكمن أهمية هذا الموضوع أنه يتناول جانب مهم من تاريخ العراق الحديث الذي لا يزال يفتقر إلى الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية ويرتبط موضوعنا هذا بفترة ولاية "الوالي مدحت باشا" على العراق نظرا لما تمثله هذه الفترة من نقطة تحول جديدة في تاريخ حركة الإصلاح في العراق وأثرها الكبير في مشروعه من خلال أعماله التي قام بها والتي مست مجالات عديدة، بحيث أراد من خلال برنامجه الإصلاحي المستمد من النهج الأوروبي تحقيق تطور العراق بما يخدم مصلحة البلاد والعباد.

أسباب اختيار الموضوع:

ويعود سبب اختيارنا لموضوع هذه الدراسة لجملة من الدوافع تباينت بين الموضوعية والذاتية نذكرها مايلي:

- ميلنا للفترة التاريخية الحديثة على غرار الفترات التاريخية الأخرى خاصة البحث في تاريخ المشرق العربي التي غرست لدينا انطباع الدراسة والبحث فيه.
- دراسة تاريخ العراق في مرحلة التغيير البنيوي وتأثير إصلاحات مدحت باشا على المنطقة.
- التشجيع الذي تلقيته من المشرف الدكتور"سيد علي أحمد مسعود " الذي حفزني للخوض في دراسة هذا الموضوع لتسليط الضوء على أحد الشخصيات التي كان لها دور بارز في تاريخ العراق الحديث.

- رغبتنا في تقديم مساهمة بسيطة في مجال البحث التاريخي وإثراء مكتبة القسم.
- معرفة البيئة التي نشأ فيها "مدحت باشا " وأثرها على تكوين شخصيته وتوجهاته الفكرية التي اكتسبها في رحلته العلمية في أوروبا.

ولذلك صغت عنوان البحث كما يلي: "إصلاحات مدحت باشا في العراق من 1869-1872"

إشكالية البحث:

إن محور إشكالية هذا الموضوع تتمحور حول تساؤل رئيسي هي:

كيف ساهم مدحت باشا في النهوض بالعراق في العصر الحديث من خلال إصلاحاته؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج بعض التساؤلات الفرعية التى تفرض نفسها للإحاطة بجوانب البحث وهي:

- من هو مدحت باشا؟
- ما هي مظاهر إصلاحاته في العراق؟
- كيف تفاعل المجتمع العراقي مع إصلاحاته؟
- ماهو أثر مشروعه الاصلاحي على المجتمع العراقي؟

خطة البحث:

ولمعالجة هذه الإشكالية من جهة وبالنظر إلى طبيعة الموضوع والأهداف المرجو تحقيقها من جهة أخرى اعتمدنا على خطة مفصلة كالآتى:

فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية بالإضافة إلى خاتمة ومجموعة من الملاحق.

تناولنا في الفصل التمهيدي الأوضاع العامة للعراق قبل تولية مدحت باشا وتناولنا فيه معظم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان مدحت باشا حياته وولايته على العراق وتناولنا فيه مولده ونشأته وحياته السياسية التى اثبت فيها جدارة أهلته لأن يكون أهلا لولاية العراق في تلك الفترة لتحسين أوضاعها.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان مدحت باشا ومشروعه الاصلاحي في العراق وتناولنا فيه اصلاحاته في العراق التي مست معظم المجالات.

وتناولنا في الفصل الثالث الذي حمل عنوان أثر اصلاحات مدحت باشا على الاوضاع في العراق وتناولنا فيه آثار هذه الاصلاحات على الأوضاع في العراق وكيف ارتقى اقتصاديا وتحسنت الأوضاع المعيشية في المجتمع العراقي.

خاتمين دراستنا بمجموعة من النتائج تم التوصل عليها في طيات هذه الدراسة .

منهج البحث:

وللإلمام بجوانب البحث وفق دراسة منهجية وعلمية اعتمدنا على مجموعة من المناهج اهمها:

المنهج الاستقرائي الاستنتاجي: وهو منهج قائم على التحرير واستقراء المعلومات من المصادر والمراجع.

المنهج التحليلي النقدي: وقد استخدمناه في دراسة وتحليل ونقد النصوص المعتمد عليها في البحث من مصادرها الأساسية أو من المراجع التي أرخت لحياة الرجل وأعماله.

مصادر ومراجع البحث:

استقيت المادة العلمية من عدة مصادر ومراجع أهمها: كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق لستيفن همسلي لونكريك حيث أفادني في معرفة نظام الطابو الذي دشنه مدحت باشا ومذكرات مدحت باشا التي أفادتني في التعريف بشخصيته وكتاب لمحات اجتماعية من تاريخ العراق لعلي الوردي، وكتاب الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917) لجميل موسى النجار وهو من أكثر الكتب التي أفادتني في الموضوع.

صعوبات البحث:

وقد واجهتني مجموعة من الصعوبات أبرزها:

- افتقار المكتبة الجامعية للمصادر والمراجع الأساسية المتخصصة في الموضوع وصعوبة سحب الكتب من الجامعات الأخرى، وكثرة مصاريف النسخ لهذه الكتب.
- تحديد الإدارة لعدد الصفحات (50 صفحة) تجعل الطالب لا يتحكم في المادة العلمية.
- عدم قدرتنا على استقاء المادة الخبرية من المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.
- قلة المصادر التي تناولت حياة وأعمال مدحت باشا الذي همش في التاريخ بعد اتهامه باغتيال السلطان عبد العزيز.

وفي الأخير أرجوا أنني قد وفقت ولو بالقليل في إعطاء لمحة عن إصلاحات مدحت باشا في العراق، دون أن ننسى تقديم الشكر لكل من ساهم معنا في هذا البحث ولو بالتشجيع بالكلمة الطيبة.

فصل تمهيدي

الأوضاع العامة للعراق قبل تولي مدحت باشا الحكم

(1535-1869م)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

شهد العراق أحداث عدة أثناء فترة العهد العثماني ما أثر على أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظرا للدور البارز الذي تكتسيه هذه الأحداث التي لا يمكن تجاوزها، ارتأينا لدراسة هذه الأوضاع من خلال جوانب مختلفة.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

أصبحت العراق ولاية عثمانية بعد الحملة التي جهزها العثمانيون ضد الصفويين في العراق عام 1535، وإعلان حاكم البصرة ولائه للسيادة العثمانية[1]، وقد ظهرت عدة حركات مناوئة للحكم العثماني هناك، مما جعل العراق يدخل في حالة اللااستقرار، إذا ساءت حالته الاقتصادية والاجتماعية[2]، ونتيجة للوضع السياسي المتدهور وعدم الاستقرار إذ تعاقب الولاة على الحكم الواحد تلوى الآخر[3]، في ظل هذه الظروف تولى بعض المماليك الحكم في العراق بداية من 1816 مثل داوود باشا[4] الذي يعد من أبرز الولاة في بغداد، استمرت ولايته خمسة عشرة سنة، استطاع من خلالها إعادة النظام المحتمل إلى بغداد واستتاب الأمن فيها، حيث أنشأ قوة عسكرية منظمة ومدربة على النهج الأوروبي.[5]

وبعد مجيء السلطان محمود الثاني[6]، اختلفت أوضاع الدولة العثمانية عما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر، خصوصا بعدما حاز محمود الثاني على السلطة عام

1 – محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، 1969، ص ص26-27.

2 – نفسه، ص39.

3 – إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في العصر الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،السعودية، 1997، ص116.

4 – كان داوود باشا مملوكا جورجي الأصل اشتراه سليمان باشا الكبير والي بغداد اختلف عن بقية المماليك، حكم العراق خلال هيمنته السياسية على بغداد، أقدم على اتخاذ لإجراءات تخدم اقتصاديات العراق، عزل من منصبه عام 1831 للتفاصيل أكثر ينظر، سيار الجميل ، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان،الاردن، 1997، ص ص 412-413.

5 – فاضل مهدي بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان، 2007 ص294.

6 – هو ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في 20 جويلية من العام 1785، وتولى حكم السلطنة عام 1808م، سلم مصطفى باشا مهام تنظيم الجيش وإصلاحه وأقامه وزير للصدارة، كما اجتهد بتعليم الإنكشارية الفنون الحربية الحديثة، للتفاصيل أكثر ينظر، عزلتو يوسف بك أصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991 ص ص 116-118.

1808م، فكان لابد أن تتأثر الولايات العثمانية، مما كان يحدث في العاصمة إسطنبول من تغيرات سياسية واقتصادية، وخاصة محاولة إرجاع السيطرة الإدارية المركزية والقضاء على الحكومات الإقليمية اللامركزية.[1]

انتشرت الأثنية القبلية العشائرية في الولايات العثمانية خلال القرن الثامن عشر وفي الولايات الاستراتيجية، نجح محمود الثاني في التصدي والقضاء على الأسر والحكومات الإقليمية في العراق وغيره[2]، دخل العراق مرحلة إصلاحات جديدة، فعدت تلك الإجراءات بمثابة مرتكزات أساسية للتطبيقات الإصلاحية التي سيشهدها عهد السلطان عبد المجيد الأول[3] والذي سار على خطى والده السلطان محمود الاول في الإصلاحات الداخلية، حتى تجاري الدولة العثمانية باقي الدول في التمدن والعمران، فأصدر عقب توليه منصب الخلافة العظمى بقليل أمرا سياسيا، قرأ علنا في جمهور من الوزراء والأعيان في 04 نوفمبر 1839 وهو فرمان كلخانة[4]، كان الغرض منه تأسيس قوانين جديدة تتحسن به إدارة ممالك الدولة لكن أشغلته عن إتمام هذه الإصلاحات حرب القرم[5]، وبعد انتهاء هذه الحرب أصدر السلطان فرمان جديدا ببيان الإصلاحات المقتضي إدخالها في الممالك في 18 فيفري 1856.[6]

---

1 – سيار الجميل، البنية التاريخية للعراق الحديث، ط4، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999، ص ص 148-149

2 – نفسه، ص149.

3 – ولد في ماي 1822، تولى الخلافة بعد موت والده السلطان محمود الثاني، وعمره لم يتجاوز 18 سنة، تفرغ هذا السلطان لسن الأنظمة المتعلقة بالتجارة والصناعة والزراعة، أسس مكاتب الرشيدية، واعتنى بنشر المعارف والعلوم، كانت مدة حكمه 22 سنة، للتفاصيل أكثر ينظر، محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت،لبنان، 1987، ص 455.

4 – نسبة لقصر كلخانة (قصر الزهور) وهو فرمان ينص بإجراء تغيرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق دون النظر إلى ديانتهم، للمزيد ينظر، سهيل صابان ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض،السعودية ،2000، ص ص 102،101.

5 – جرت عامي 1845-1858م بين روسيا والدولة العثمانية، حيث وقفت فرنسا إلى جانب العثمانيين، ينظر، يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2001، ص124.

6 – محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص 481-484.

ارتبطت بغداد والبصرة بالحكومة المركزية مباشرة لتعود بغداد إيالة تدار كباقي الإيالات العثمانية، وقد أولت الدولة العثمانية في السنوات الأولى من هذه المرحلة أي بعد سنة 1831م، اهتماما بالغا في استتباب الأمن والنظام في العراق[1]، وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها إسطنبول، إلا أن العراق بقي بعيدا عنها وعن مؤثراتها من بطء في التطبيق والممارسة، ذلك أن سلطة الأتراك كانت ضعيفة في مواجهة أكراد شمال العراق الذين يؤيدهم شاهات إيران وقد استمرت الحرب دائرة بين الباشوات و الأكراد من عام 1831 إلى 1842 حتى عقدت في ماي 1842 معاهدة أرضروم الثانية بين تركيا وإيران.[2]

امتدت التنظيمات التي شرعت خلالها الدولة لتستغرق سنوات حكم السلاطين عبد المجيد الأول وعبد العزيز (1861-1876)[3] والإصلاحات في المجالات الاقتصادية، العسكرية والإدارية، إلا أن أهم ما حقق من إصلاحات في الولاية كان بلا شك في عهد الوالي المصلح مدحت باشا (1869-1872م) الذي تعتبر ولايته نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث وخاصة في ولاية بغداد.[4]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

لقد تميز الاقتصاد العراق قبل تولي مدحت باشا الحكم بالهشاشة نظرا لانعدام الأمن[5]، إذ عرفت الناحية الاقتصادية وضع مزري.

1-الزراعة:

اعتمد الفلاحين على الأساليب القديمة في الزراعة، مما أدى إلى تأخر الإنتاج الزراعي، حيث هاجز المزارعون أراضيهم بسبب الضرائب المفروضة من قبل السلطات، وقد تم توزيع قسم من الأراضي على أمراء السناجق وكبار الموظفين والجنود وتحويلها إلى

1 – فاضل بيات، المرجع السابق، ص 294.

2 – رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث، مطابع دار روتابرينت، الهرم،مصر، 1994، ص83.

3 – جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،1991، ص22.

4 – فاضل بيات، المرجع السابق، ص295.

5 – محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص38.

إقطاعات عسكرية[1]، وعندما صدر قانون الأراضي قسمت الأراضي إلى أراضي مملوكية، أراضي أميرية، أراضي موقوفة، أراضي متروكة، وأدى تطبيقه إلى ظهور طبقة ملاكي الأراضي، فقد سجلت مساحات واسعة باسم السلطان وعدد من شيوخ العشائر وأثرياء الدولة، ولم يسجل باسم الفلاحين إلا قسم ضئيل[2]، كذلك يعود تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى إهمال شؤون الزراعة وما يتعلق بها من وسائل الري، وبالتالي فقد عرفت الزراعة تراجعا واضحا بسبب فقر الفلاحين وكثرة الضرائب وانعدام الأمن.[3]

2-الصناعة:

كانت الصناعة بدائية تعتمد على العمل اليدوي والصناعات الحرفية، كصناعة النسيج...، وكان الحرفيون منضمين في طوائف، وقد كان يرأس كل طائفة رئيس وهو الشيخ ولكل طائفة تقاليدها وعاداتها الخاصة بها[4]، وقد اعتمدت الصناعة على المواد الأولية المتوفرة في كل منطقة مع مقايضة منتوجاتها مع المناطق الأخرى للحصول على بعض المواد الأولية التي يحتاجونها في حالة عدم توفرها[5]، وعندما تولى داوود باشا زمام الأمور باشر بفتح معامل الأقمشة، وقام بتطوير الصناعة باستقدامه الفنيين من أوروبا.[6]

3-التجارة:

بقيت التجارة ضعيفة بالرغم من الطرق البرية التي تمتد من الخليج عبر العراق إلى موانئ البحر المتوسط[7]، وكانت هناك نوعين من التجارة:

3-1-التجارة المحلية: كانت على نطاق ضيق ومحدود بسبب تأثر وسائل النقل والمواصلات وقلة الأمن في الطرقات التي تسير فيها القوافل ولم تستطع حماية الطرق بشكل

1 - نفسه، ص ص 38-39.

2 - جمال بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 1991، ص65.

3 - عدنان محمد ملحم وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط2، مركز المناهج، غزة، فلسطين، 2004، ص16.

4 - جمال بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص66.

5 - عدنان محمد ملحم وآخرون، المرجع السابق، ص17.

6 - فاضل بيات، المرجع السابق، ص 294.

7 - محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص38.

كاف، وقد أدى هذا الانعدام الاستقرار السياسي، وفقر الشعب، وانخفاض مستوى الحياة بين الشعب.

3-2-التجارة الخارجية:

كانت بأيدي الأجانب منذ أوائل القرن السادس عشر ميلادي، وقد وضعت في أيدي الجاليات التي حطت رحالها[1]، هذا ما أدى إلى تكوين جماعة رأسمالية داخل العراق تضم أعداد كبيرة من التجار اليهود الذين لجأوا إلى أساليب ملتوية للسيطرة على كبار رجال الدولة بالرشوة والمؤثرات، هذا ما أدى إلى تدهور الاقتصاد في البلاد.[2]

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

أدى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وأصبح العراق يموج في سلسلة من الأمراض، إذ عرفت بغداد في أوائل سنة 1801م تفشي الطاعون[3] الذي أخذ يفتك بالناس فتكا ذريعا، كما أحيطت بغداد بالفيضانات، إلا أن جشع البدو جعلهم يدخلونها ويقومون بعملية السلب والنهب فيها.[4]

انتشرت العصبيات، وقد انقسم المجتمع العراقي إلى عدة طبقات:

1-طبقة الحكام: وهمهم الوحيد جمع الثروة.

2-طبقة الإقطاعيين: وهم أصحاب الإقطاعات العسكرية وبعض الملتزمين.

3-طبقة أصحاب العصبيات ورؤساء العشائر.

4-طبقة العلماء: قد أعفوا من الضرائب، يأخذون مخططاتهم من عائدات الأوقاف.

5-طبقة عامة الشعب: وقد حرموا من كل شيء، فعليهم دفع الضرائب.

---

1 – جمال بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص66.

2 – عدنان محمد ملحم وآخرون، المرجع السابق، ص16.

3 – ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تر: جعفر الخياط، ط4، وزارة المعارف، بغداد، العراق،1968، ص206.

4 – يوسف عز الدين، داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد، العراق، 1967، ص ص 48-50.

نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت العراق، أدت إلى إهمال الحياة الفكرية والتعليم بحيث اقتصر على بعض الكتاتيب التي تعلم القرآن ومبادئ القراءة والحساب والكتابة.[1]

نستنتج من خلال الأوضاع السالفة الذكر أن العراق شهد حالة من الضعف والانهيار ونتيجة لذلك بدأ بعض رجال الدولة يفكرون بإيجاد حلول من أجل النهوض بالمنطقة وتحقيق التطور والنمو، وكان لابد بالرجوع إلى الإصلاح باعتبار أن الرجل المناسب لذلك هو مدحت باشا الذي يعتبر من أبرز المصلحين في تاريخ العراق الحديث.

1 – محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص38.

الفصل الأول

مدحت باشا حياته و ولايته على العراق

المبحث الأول: مولده ونشأته

المبحث الثاني: حياته السياسية

المبحث الثاني: إيالته على العراق

المبحث الأول: مولده ونشأته

مدحت باشا هو ابن القاضي الحاج حافظ محمد أشرف وحفيد الروسجقلي الحاج علي أفندي، ولد في الأستانة في شهر صفر 238هـ/1822م، وسماه والده أحمد شفيق[1]، وكان أبوه عالما دينيا تولى بعض أيامه القضاء الشرعي في بعض الولايات، فأنشأه أبوه نشأة دينية[2]، فحفظه القرآن الكريم وهو في العاشرة ولقب بالحافظ وهو لقب لكل من يحفظ القرآن الكريم من الأتراك، فكان اسمه الحافظ شفيق، أما مدحت الذي غلب عليه فهو اسم ديواني[3]، لقد ولد في عهد السلطان محمودالثاني ونضج شبابه في عهد السلطان عبد المجيدالاول وبدأن نهضته في عصر عبد العزيز وانتهت في عصر عبد الحميد الثاني[4]، أول ما لفت الأنظار في تركيا أنه شاب صريح لا يتقن فن المجاملة لا يكظم مخلصا لفكرته، تربى في مدرسة كبرلي باشا علي باشا ورشيد باشا[5]، حيث تعلم منهم القوة والتصميم والقدرة على التنفيذ وهو مصلح اجتماعي، بحيث يرى بأن الإصلاح راجع على المدينة ومناهجها في الأمم الحية لنختار منها ما يصلح ويتفق ومواقفنا، ألحقه والده بالديوان الهمايوني، وتنقل معه في الولايات التي تم في القضاء يتعلم في مكاتبها وعند رجوعه إلى الأستانة، ألحقه والده بأحد أعلام الحكومة يساعد الكتبة، ويتعلم منهم، كما كان يقضي معظم وقته في جامع الفاتح، فكانت فيه حلقات الدروس تشبه حلقات الأزهر[6]، فبعد أن أكمل تعليمه بدراسة اللغة العربية وتعلم اللغة الفارسية والخط ومبادئ العلوم الأخرى على يد بعض علماء الدين، عين كاتبا في إحدى الدوائر الحكومية[7] وبقي على هذا الحال تلميذا في دواوين الحكومة في جامع

1 – مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، تعليق: يوسف كمال حناتة، القاهرة، مصر، 1913، ص4.

2 – أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت. ص ص 27–31.

3 – ينظر الملحق رقم (1)، ص 46.

4 – أحمد أمين، المرجع السابق، ص ص 27–31.

5 – رشيد باشا، كان هذا الوالي يلقب بالكوزكلي أي صاحب النظارات وسماه العراقيون أبو المناظر، للتفاصيل أكثر ينظر، علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1971، ص194.

6 – أحمد أمين، المرجع السابق، ص ص 31–40.

7 – موسى النجار، المرجع السابق، ص145.

الفاتح إلى أن ناهز العشرين، ولما جاوز الـ35 سنة رأى الحاجة الثقافية والسياسية ماسة إلى تعلم اللغة الأجنبية وتعلمها ودرسها وهو يشتغل في وظيفته[1]، كما درس مبادئ الخط والإنشاء[2]، وأتقن النحو والمنطق والمعاني والفقه والحكمة، وكان مدحت باشا من بين الشبان الأذكياء التي أرسلتهم الحكومة إلى مدرسة "عرفانية"[3]، شيء آخر استفاد منه مدحت باشا في ثقافته العلمية، وهو سياحته إلى أوروبا لدرس النظم السياسية والاجتماعية التي أصلحت من شانها وعالجت بها المفاسد التي تعاني منها تركيا[4] فحصل على رخصة السفر وسنه آنذاك 36 سنة، فقام بزيارة عدة بلدان أوروبية كباريس، لندن، بلجيكا، لتعلم من هذه الدول كيف كانت تنظم خزينتها وشؤون أمورها ونظام الحكم فيها، بالإضافة إلى هذا ما أهم الوسائل العمرانية عندهم وبعد ذلك نقل إلى أزمير لم يمكث فيها أكثر حتى حلت المأساة، فبعد خمس سنين من وفاة السلطان عبد العزيز تحركت المسألة حول وفاته، وكثرت الشائعات بأنه لم ينتحر وإنما قتل من طرف مدحت باشا، لذلك قرر القبض عليه، هذا ما كتب اليه صديق له يقول: "فأخرج إني لك من الناصحين"، وعرض عليه بعض أصدقائه الأوروبيين السفر إلى الخارج فرفض وقال: "كيف أرتكب الفرار لجريمة لا نصيب لها من الصحة".[5]

1 – أحمد أمين، المرجع السابق، ص ص 31–32.

2 – J.L de lanessan: Medhat pacha save son oevere, paris, 1908, pp1–2.

3 – مدحت باشا، المصدر السابق، ص5.

4 – أحمد أمين، المرجع السابق، ص32.

5 – نفسه، ص63.

المبحث الثاني: حياته السياسية

انخرط مدحت باشا في شبابه في سلك الكتبة الصغار وخدم في دمشق وإسطنبول وقونية وتدرج من 1849 إلى 1851 مرتقيا في سلم الوظائف، وقد تقلد منذ 1853 إلى 1858م وظائف في البلقان وبورما، تقلد منصب والي ولاية الدانوب، فكانت إدارته بها إدارة نزيهة تقدمية مستهالة، ولذلك أصبحت على عهده تلك تعد ولاية نموذجية[1]، وفي مطلع ستينات القرن الماضي برز اسم مدحت باشا كموظف قدير من موظفي الدولة في إيالتها الأوروبية فعين سنة 1861 في منصب باشا على (نيش) فكان له أول منصب له من هذا النوع وقد استمر في وظيفته هذه حوالي 3 سنوات[2]، وبعد وصول مدحت باشا إلى الأستانة وأشار إليه الصدر الأعظم بتوحيد سلسترة و ودين ونيش وجعلهما ولاية واحدة وتسميتها باسم ولاية الطونة، وقال لأننا نفعل ذلك على سبيل التجربة، وإذا حصلنا على ذلك جعلنا النظام شاملا لعموم الولايات، وقرر الوكلاء تعيين مدحت باشا على هذه الولاية ووجهت أمور ولاية الطونة إليه عام (1281هـ/1864م)[3]، ولقد ولى العراق وسلانيك وولى الشام وأزمير وكان له في كل من أولئك خطة واضحة بما يناسب كل ولاية، وكانت ولايته للشام أصعب، فقد تولاها في العهد الحميدي بعد موقفه من السلطان عبد العزيز واتهامه بالجمهورية وعداء السلطان له، فشكل مدحت باشا الجمعيات وجمع الإعلانات، وأصلح المدارس وتأسست في عهد جمعية المقاصد الخيرية وانتشرت شعبيتها، فلم يتمكن من الإصلاح في الشام، كما تمكن منه في العراق بسبب ما لقي من العناد في الداخل والخارج[4]، وفي أوائل عام 1868 استدعي مدحت باشا إلى العاصمة، وأسندت له رئاسة القصيرة لهذا المجلس لم تتعدى شهورا قلائل، بالعمل على تنظيم أعماله ووضع عدد من مشاريع الأنظمة والقوانين التي تتماشى ومشروعه الإصلاحي، ولكن مدحت باشا لم يستمر في منصبه كرئيس لمجلس شورى الدولة طويلا حيث اضطر لتقديم استقالته من هذا المنصب حسما للخلافات التي نشبت بينه وبين

1 – ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص358.

2 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص146.

3 – مدحت باشا، المصدر السابق، ص138.

4 – أحمد أمين، المرجع السابق، ص ص61–62.

الصدر الأعظم علي باشا بعد وفاة فؤاد باشا[1]، ثم عين بعد قبول استقالته مباشرة واليا على ولاية بغداد (1286-1289هـ/1869-1872م)، وفي جميع هذه المناصب التي تولاها أظهر مدحت باشا دراية ومقدرة وكفاءة، مما أدى إلى ازدياد شهرته، وقد تم تعيين مدحت باشا صدرا أعظم للمرة الأولى في عصر عبد العزيز بحيث اعتبره أعضاء تركيا الفتاة (العثمانيون الجديد) قائدا صنيعا لهم.[2]

المبحث الثالث: إيالته على العراق 1869_1872

وصل مدحت باشا إلى بغداد يوم 30أفريل من عام 1869 وأقيم له الاحتفال في السرايا فقرأ الفرمان السلطاني بالتركية وهو طويل، بدأ بالعبارات التقليدية وهي كما يلي: بعد ترجمتها إلى العربية حسب ما جاء في جريدة "الزوراء" الدستور المكرم، والمشيد المفخم، نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأي الصائب، ممهد ببيان الدولة والإقدال، مشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى ومن أفاخم وكلاء دولتي العلية، رئيس شورى الدولة السابق الموجه لعهدة استمالة واقتدار هذه المرة نظارة إدارة أمور الفيلق السادس الهمايوني مع انضمام ولاية بغداد... وزيري وسمير درايتي مدحت باشا أدام الله تعالى إجلاله.[3]

وبعد الانتهاء من قراءة الفرمان ألقى مدحت باشا خطابا طويلا بالتركية حث الناس فيه على العمل في سبيل الزراعة والتجارة والصناعة وذكر الموظفين أنهم مكلفون بخدمة الأهلية والعمل من أجل سلامتهم وسعادتهم، ومما يفلت الانتباه في الخطاب أنه وضع اللوم في الخراب السائد في العراق على الرعية لأنهم قصروا في عملهم ولم يسلكوا سلوك الأمم

1 - موسى النجار، المرجع السابق، ص148.

2 - إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط2، 1998، ص ص 175-176.

3 - علي الوردي، المرجع السابق، ج2، ص237.

الراقية، كما كان يقول: "ولكن الخراب المستولي وعدم النشاط ناجم من تقصير الأهليين، فلم يسلكوا ما سلكته الأمم".[1]

وقد استلم مدحت باشا ولاية بغداد خلفا للوالي تقي الدين باشا الذي حكم عدة شهور بعد نامق باشا بعد أن منح صلاحيات استثنائية[2]، حيث كان مدحت قائدا ووواليا للفيلق السادس في الوقت ذاته، وامتلك السلطتين المدنية والعسكرية لهذا أطلق عليه "والي العراق" فضلا عن تزويده بصلاحيات واسعة في كل من الولايتين الموصل، والبصرة وقد جاء في فرمان تنصيبه بأنه الرجل المناسب الذي يحقق أهداف السلطان في ولاية من أهم ولايات الإمبراطورية وأن آخر رغبة للبلاط العثماني أن يرى ولاية بغداد تحظى بكل مظاهر التطور والازدهار[3]، وقد قام هذا الخير باصطحاب معه عددا من الموظفين الذين اختارهم لمساعدته في شؤون الولاية وإصلاح أوضاعها وإعادة ترتيب نظامها الإداري، وقد شهدت بغداد خلال ولايته عليها تقدما كبيرا في شتى المجالات نظرا لما كان يتمتع به هذا الوالي من صدق وإخلاص وأمانة في أداء أعماله فضلا عن تلك القدرات والمواهب التي كان يتميز بها فيعتبر عهده نقطة تحول في تاريخ بغداد العثماني، فقد وصف بأنه أعظم والي عثماني أرسل إلى العراق وأعظم الولاة شهرة وأكثرهم نشاطا وأنه قد أنجز من الأعمال ما لم يتمكن أسلافه من باشوات الدولة العثمانية من إنجازه خلال قرون ومالم يستطع هؤلاء الولاة من الذين أخلفوه من تحقيقه مجتمعين حتى نهاية العهد العثماني في الولاية.[4]

1 – نفسه، ص238.

2 – عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان،1973، ص323.

3 – سيار الجميل، المرجع السابق، ص 422.

4 – موسى النجار، المرجع سابق، ص150.

الفصل الثاني

مدحت باشا ومشروعه الإصلاحي في العراق

المبحث الأول: إصلاحاته الإدارية

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: الإصلاحات العسكرية والقضائية

المبحث الأول: إصلاحاته الإدارية

طبق مدحت باشا قانون تنظيم الولاية سنة 1864، وأدخل النظام الانتخابي في إدارة الولاية وهذا ما تجل في الدور البارز الذي لعبه هذا الأخير في مجال الإصلاحات الإدارية من خلال:

أولا: نظام الولاية

جاء الفرمان[1] (الأمر السلطاني) بتعيين مدحت باشا لولاية بغداد، وتلخص نقاط الإصلاح الذي أشار إليها الفرمان التعيين فيما يلي:[2]

1) ازدياد الثروة الاقتصادية للولاية بواسطة تشجيع الزراعة.
2) استعاد الأمن والسلم بواسطة تطبيق الشرع والقانون.
3) إعادة تنظيم وتحصين الجيش الإمبراطوري السادس في العراق.
4) اتباع سياسة الصداقة مع إيران، وتقديم جميع التسهيلات للتجار.

منحت لمدحت باشا صلاحيات استثنائية من طرف الباب العالي، وهذا ما يؤدي إلى بداية صفحة تاريخية أخرى في العراق[3]، شرع مدحت باشا في إدخال الإصلاحات في ولاية بغداد منذ أول يوم لوجوده فيها وكان إعادة تنظيم الإدارة الحكومية في مقدمة الأعمال الإصلاحية التي شرع بتنفيذها الوالي، فقام في عمله بتطبيق نظام الولايات الصادر سنة 1864[4]، والذي نص على ما يلي:

انقطاعات الممالك المحروسة السلطانية المتعددة تنقسم إلى دوائر متعددة بالنظر إلى مناسبات الألوية، وكل دائرة تسمى باسم الولاية.

1 – ينظر الملحق رقم 2، ص ص 47–48.

2 – فهمي المدرس، مقالات سياسية، تاريخية، اجتماعية، ج1، مطبعة الشعب، بغداد، العراق،1931، ص54.

3 – عبد الوهاب القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق (1839، 1877)، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، عدد 3، 1961، ص09.

4 – موسى النجار، المرجع السابق، ص150.

المادة الأولى: كل دائرة تكون إدارتها العمومية محولة إلى هيئة إدارية المعنية في المواد الآتية: وهذه الإدارة مقررة في مركز واحد.

المادة الثانية: كل دائرة مع السناجق الذي توجد به الإدارة المركزية سوية وتقسيم إلى ألوية كل سناجق فيها تكون إدارة متصرفية واحدة، والمدينة التي هي رأس لواء تكون مقرا.

المادة الثالثة: كل سناجق يقسم إلى قضوات متعددة.

المادة الرابعة: كل قضاء يقسم إلى قرى وتكون في كل قرية إدارة بلدية على الوجه المبين في بنود الآتية، والدوائر الصغرى الحاصلة من اجتماع بعض القرى.

المادة الخامسة: كل خمسين بيت لا أقل من القصبات والموانئ يعتبر محلة واحدة وكل محلة تكون بحكم قرية واحدة.

وقد شرع مدحت باشا بتقسيم العراق إلى ولايتين هما: (بغداد والبصرة) والموصل (الموصل وشهرزور)، كما قسمت بغداد إلى سبعة سناجق[1]، كما ادخل مدحت باشا نظام الولايات في المناطق التي كانت تابعة إلى بغداد كمشيخة، المنتفق، منطقة الأحساء، نجد[2]، وأقام بها إدارة حكومية وكون منها سنجقا جديدا عرف باسم سنجق المنتفق وجعله تحت رئاسة ناصر الأشقر، كما قام بجعلها مقرا رسميا للمتصرفية وتم تسميتها بالناصرية.[3]

وقد تشكل الجهاز الإداري للولاية من المناصب التالية:

أ-الوالي:

يمثل أكثر منصب في الجهاز الإداري الحكومي في ولاية بغداد، وهو منصب إداري وسياسي في الوقت نفسه، يقوم بتنفيذ أوامر الدولة[4]، كان من أهم واجباته المحافظة على

1 - عصمت برهان الدين عبد القادر، أوضاع الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السالنمات الموصل العثمانية، ج2، مج 45، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق،1989، ص159.

2 - ينظر الملحق رقم (03): ص49.

3 - حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية (1546-1918)، ط1، دار وائل عمان، الأردن، 1999، ص201.

4 - وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعدل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1988، ص89.

الولاية، وضمان ولائها للسلطة العثمانية وضبط الأمن والنظام، ولعل من أهم الأعمال التي قام بها مدحت باشا هو التقصي عن الموظفين المعروفين بالرشوة لمعاقبتهم من أجل أن يجعلهم عبرة لغيرهم، والظاهر أن هذا كان أول عمل من نوعه قام به وال عثماني في العراق.[1]

ب-وكيل الوالي:

إضافة إلى منصب الوالي فإن مجموعة من كبار الموظفين برئاسة الوالي كانت تعمل ضمن مجالس الإدارة والألوية والأقضية، فكان منهم وكيل الوالي (معارف الوالي) وهو مساعد الوالي ومهنته في الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية المختلفة أو أي أمر من الأمور التي يكلف بها.[2]

ج-الدفتر دار[3]:

وهو المسؤول عن إدارة المالية وعن دوائر الولاية، وهو خاضع في الوقت نفسه لسلطة الوالي وإشرافه، يعين مباشرة من الباب العالي شأنه شأن الوالي أو القاضي.[4]

د-المكتوبجي:

هو المسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها الولاية مع جميع الجهات من خلال دائرة قلم المكتوبجي التابعة له، وحفظها بدائرة أرشيف خاصة والإشراف على مطبعة الولاية السنوية المعروفة بـ(السالمات) وتدقيق ومراجعة المواد الرسمية التي تحرر صحيفة الولاية الحكومية.[5]

1- علي الوردي، المرجع السابق، ص239.

2- صالح محمد العابد، "النظام الإداري"، حضارة العراق، ج10، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، بالعراق، 1985، ص26.

3 - الدفتر دار، كلمة يونانية Diphtlera، بمعنى جلد الحيوان لأنه يستعمل للكتابة، ولغويا هو صاحب الدفتر أو حافظ السجلات، للتفاصيل ينظر، مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر،الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 170-171.

4 - صالح محمد العابد، المرجع السابق، ج10، ص27.

5 - جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص194.

هـ-مدير الأمور الأجنبية:

انحصرت وظيفته في التعامل مع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في ولاية بغداد، وموظفي قنصليات هذه الدول، وذلك تحت رأي الوالي وهو المستشار الخاص للوالي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للدول الأجنبية.[1]

ثانيا: مجالس الإدارة والبلديات

أ-مجالس إدارية:

كان مشروع الولاية الجديد يقضي بتحويل هذه الهيئة إلى مؤسسات وأجهزة إدارية وقضائية ومالية، وإلى أقلام ومكاتب موظفي لمتابعة شتى شؤون الحياة في الولاية من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم وطرقات، وعمران وشؤون خارجية.[2]

وتتألف مجالس الإدارة من أعضاء طبيعيين كالقاضي، مدير المالية، المفتي، معارف الوالي وأعضاء منتخبين، بحيث يتم انتخابهم من طرف لجان خاصة تعرف بلجان التفريق تنعقد مجالس الإدارة أربع مرات سنويا برئاسة رئيس الوحدة الإدارية، من أهم أعمالها: النظر في أمور الضرائب، متابعة الخدمات العامة، النظر في الشكاوى التي يقدمها المواطنون ضد تصرفات الموظفين.[3]

ب-البلديات:

تأسس دوائر البلديات في الولايات العراقية تطبيقا للإصلاحات الإدارية التي تضمنتها قانون الولاية الصادر عام 1864م، والهدف منها تقديم خدمات عامة لأهاليها وتفرض ضرائب خاصة لسد النفقات التي تتطلبها عملية تقديم الخدمات، وقد أنشأت أول دائرة بلدية في الولاية عام 1867م، وعندما تولى مدحت باشا الحكم شرع بإنشاء دوائر بلدية، وشيد بناية خاصة لدائرة بلدية بغداد.[4]

---

1 – جميل موسى النجار، المرجع نفسه، ص ص 195-196.

2 – وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص88.

3 – صالح محمد العابد، المرجع السابق، ج10، ص29.

4 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص256.

كما تأسست بلدية الموصل عام 1869م، وكان رئيس البلدية يترأس المجلس البلدي المتكون من 6-12 عضوا يساعدهم في أداء واجباتهم المهندس، والطبيب، والكاتب والمحاسب، ويتم انتخاب الأعضاء كل أربع سنوات على أن يكونوا من أبناء المدينة وأعيانها[1]، ومن واجبات المجلس البلدي في الولاية أداء الخدمات العامة وتطوير طرق المواصلات وصيانها، وتقديم الخدمات الصحية والإعانات للمحتاجين والأيتام، ومراقبة الأسواق والأسعار والموازين، إضافة إلى العناية بالمساجد والكنائس وكل ما له منفعة وصلة بالمواطنين.[2]

وبهذه التقسيمات الإدارية المنظمة، وهذا التوزيع في الوظائف ومراعاة الكفاءة من تعيين الموظفين، شهدت الولاية العراقية تحولات أساسية في النظم والهياكل والممارسات... وهي التي شكلت ركائز في محاولات إصلاح العراق[3] أكد عليها الوالي المصلح مدحت باشا في عمله لينتقل بعدها إلى الإصلاح في المجالات الأخرى.[4]

1 - عصمت برهان الدين، المرجع السابق، ص167.

2 - مدحت باشا، المصدر السابق، ص430.

3 - سيار الجميل، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 1999، ص 167.

4 - فهمي المدرس، المصدر السابق، ص51.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

أولا: الإصلاحات الاقتصادية

أدلى مدحت باشا عناية كبيرة بهذا القطاع ففي مجال:

1-الزراعة:

حيث أدت طريقته في بيع الأراضي وتمليكها للمزارعين إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، كما استطاع تحويل الأراضي الغير زراعية إلى أراضي صالحة للزراعة وشجع على زراعة محاصيل جديدة، كما أعفى بعض المحاصيل الزراعية من الضرائب[1] ومثال ذلك حاصلات النخيل لأنها تعتمد على التمور وهي تشكل الغذاء الأساسي، وقد جمع مدحت باشا الضرائب من العشائر وأقرها في الأراضي الزراعية، ويعتبر نظام الطابو[2] أهم ما يجلب الانتباه في أعمال مدحت باشا الاقتصادية، حيث أراد من خلال ذلك معالجة مشكلة توطين العشائر باستغلال الأراضي وتوجيهها نحو الإنتاج الزراعي.[3]

2-المواصلات:

بذل الوالي مدحت باشا جهودا صادقة هدفت إلى إصلاح ولاية العراق وتقدمها في مختلف المجالات، وكانت قضية المواصلات من الأمور الأساسية التي أولى لها اهتماما[4] إذ أن طرق ووسائل النقل والمواصلات لا تزيد من مركزية المدينة فحسب، بل تعمل على توسيعها حيث ظهور استعمالات الأرض، وما يناسبها من عمارات على امتداد الطرق الرئيسية، وقد لعبت الآلة دورا أساسية بدفع الاقتصاد المحلي إلى التبادل الخارجي، ومن أجل ذلك أنشأ ترام بين بغداد والكاظمية وإدارة عمان العثماني للنقل النهري ومديرية البرق

1 – هشام سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر عمان، الأردن،2010، ص94.

2 – الطابو: نظام المترف بالأرض، صدر سنة 1859م، وتضمن 33 مادة مع ملحقين للتعليمات، أنشأ بموجبها نظاما قانونيا لسجل العقود، وحوزة تفويض الأراضي الزراعية الأميرية يبدل إلى الأشخاص المتصرفين بها مع إبقاء الملكية ببيت المال، للتفاصيل أكثر ينظر، سيار الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص399.

3 – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ص 324-325.

4 – عبد الرزاق الحسني، وعبد العزيز الدوري، العراق قديما وحديثا، ط3، مطبعة العرفان،صيدا، لبنان، 1958، ص151.

والبريد[1]، كما قام مدحت بشق قناة كنعان القديمة ووصلها بالصقلية، تكون موصلا مائي واحد بين النهرين، كما قام بإصلاح البواخر القديمة، وشراء بواخر جديدة ذات حمولة كبيرة، وكانت الحاجة إليها سواء لنقل التجارة أو نقل المسافرين إلى الحج.[2]

3-الصناعة:

اهتم مدحت باشا أيضا بالصناعة وأدخل الإصلاحات عليها، حيث قام بإصلاح مصنع الحداد الذي أسسه والي بغداد رشيد كوزجلي، كما أسس معملا لتقشير الرز، وأوصى باستيراد ماكينتان أحدهما للدقيق والأخرى للنسيج، ومن المنشآت الصناعية الأخرى التي أسست من طرف مدحت باشا مصفاة للنفط في بعقوبة، ومعمل لإصلاح السفن بالبصرة، كما يمثل اهتمام مدحت باشا بالصناعة في تأسيسه مدرستين للصناعة إحداهما بغداد والأخرى بكركوك[3]، كما طور من معمل النسيج، معمل آخر للطحين بقوة سبعين حصانا استقدم من فرنسا، ومعمل للحديد في جانب الكرخ، ومثله في البصرة لإصلاح البواخر.[4]

ثانيا: إصلاحاته الاجتماعية

كغيره من المجالات السابقة اهتم مدحت باشا بالمجال الاجتماعي وتجلى ذلك في إنجازاته التي قام بها والتي من بينها:

أ-إنجازاته التعليمية والتثقيفية

وقد أدخل في هذا الجانب النظم التعليمية الحديثة المنتشرة في ذلك الوقت، وأنشأ العديد من المدارس الجديدة[5] ومن أبرزها:

1-المدرسة الرشيدية: وهي أول مدرسة قام بإنشائها مدحت باشا في بغداد، حيث تمثل الخطوة الأولى في تخريج الضباط العراقيين للجيش، وقد درس فيها التلاميذ المتخرجون من

1 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 435

2 – عبد الوهاب القيسي، المرجع السابق، ص ص 12-13.

3 – هشام سوادي هشام، المرجع السابق، ص95.

4 – فهمي المدرس، المصدر السابق، ص55.

5 – إبراهيم خليل، "حركة التربية والتعليم والنشر"، ج11، من كتاب: حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق،1985، ص297.

الكتاتيب، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، يدرس فيها الطلاب التركية، العربية، التاريخ والجغرافيا، الدين والحساب، معظم المدرسين فيها من الأتراك، وهي مدرسة داخلية ومجانية، مما أدى إلى إقبال عدد كبير من التلاميذ للدخول إليها.

2-مدرسة الصنائع:

الظاهر أن مدحت باشا قد اهتم اهتماما بالغا بالتعليم المهني كمحاولة لإعداد عمال فنيين للمشاريع التي كان يزعم على تأسيسها في العراق، وقد فتحت في بغداد مدرسة الصنائع لأيتام المسلمين الذي لا معيل لهم، وكانت الدراسة فيها بعد المرحلة الابتدائية والدراسة فيها أربع سنوات، تخصصاتها متنوعة، كالخياطة، الحدادة، التجارة، الطباعة والنسيج[1]، واستخدم لها مدرسون فنيون ويتلقى الطلاب بالإضافة إلى الدروس العلمية دورس تثقيفية عامة، أبرزها التاريخ والجغرافيا.

3-الطباعة والصحافة:

قام مدحت باشا بجلب مطبعة الفيلق الحجرية الخاصة بأمور الجيش وبأموره العسكرية عند قدومه إلى بغداد[2]، وكانت مطبعة "الزوراء" أول مطبعة في العراق تدار بالبخار، حيث جلب معداتها من باريس وعلى إثر افتتاحها أغلقت مطبعة التبريزي[3]، وقد طبع الدليل السنوي الذي كانت تصدره الولاية سنويا والقوانين التي تصدرها الدولة مثل قوانين الأراضي، وقوانين التجارة وطبعت بعض الكتب الأدبية والرحلات.[4]

أصدرت صحيفة "الزوراء" في سن 1869م، وهي أول صحيفة رسمية للولاية والظاهر أن مدحت باشا كان قد أعد العدة لإصدار جريدة في بغداد قبل مغادرته إسطنبول، وقد

1 – سيار الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص297.

2 – يوسف عز الدين، المرجع السابق، ص172.

3 – وقد جلب مدحت باشا عام 1861م إلى بغداد من إيران مطبعة حجرية، كان خطاطها رجل إيراني يدعى محمد جواد، وصارت تطبع بعض الكتب، للمزيد ينظر، علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ بغداد، المرجع السابق، ج3، ص246.

4 – يوسف عز الدين، المرجع سابق، ص172.

اصطحب مع أحد الكتاب الأتراك المعروفين لكي يتولى تحرير الجريدة، هو أحمد مدحت أفندي.[1]

ب_ إصلاحاته في مجال الصحة

عني مدحت باشا أثناء ولايته على العراق بتنظيم دوائر الحجر الصحي في هذه الولاية والتي انتشرت في البصرة والعتبات المتقدمة وفي بعض المراكز الأخرى في طريق الزوار[2]، وكان أول مستشفى في العراق هو مستشفى الغرباء، قام ببنائه مدحت باشا على شاطئ دجلة في جانب الكرخ[3]، كما طلب مدحت باشا من إسطنبول طبيبا وصيدليا وعددا من الموظفين الصحفيين لإدارته، كان هذا المستشفى مخصصا للغرباء الذين ليس لهم أقارب يعتنون بهم في بيوتهم ولم يلجأ إليه في الواقع سوى المعوزين والعجزة، وكما خصص فيه جناح خاص للمساجين.[4]

لقد كان اهتمام مدحت باشا بجميع الجوانب الحضارية بشكل جلي وواضح ومن إنجازاته التي ذكرت لا تنسى في بناء مدن جديدة مثل الناصرية التي اتخذت مركز اللواء الجديد للمتفق بعدما كانت بلدة سوق الشيوخ هي المركز في البداية، فقد شيدت على الفرات إلى الشمال منه[5]، كما قام بتشييد دار الحكومة ببغداد، وقد بنى برجا كبيرا بداخلها ارتفاعه 25 مترا وأنشأ معمل النفط في بعقوبة، ونصب على دجلة جسرا أمام قصر النجيبية وشيد الحصون والقلاع في كثيرا من المواقع العسكرية.[6]

1 – علي الوردي، المرجع سابق، ج3، ص247.

2 – ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص308.

3 – علي الوردي، المرجع السابق، ج2، ص259.

4 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص446.

5 – ج.ج لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج4، تر: قسم قطر بمكتب أمير قطر الشيخ خليفة بن محمد آل ثاني، مطابع علي بن علي،قطر، 1915، ص ص 21، 25.

6 – فهمي المدرس، المصدر السابق، ص55

المبحث الثالث: الإصلاحات العسكرية والقضائية

أولا: الإصلاحات العسكرية

لقد كانت عملية جمع الجند للجيش في العراق، مرهقة سببها رفض أهل العراق لعملية التجنيد ومقاومتها، مما أدى إلى قيام عدة ثورات في وجه الولاة بسبب التجنيد، لذلك لجأ مدحت باشا فور توليه أمر ولاية العراق إلى تنفيذ نظام القرعة على المكلفين بالخدمة العسكرية في بغداد، ولكنه تجنب تطبيقها بين أهل العشائر، خشية إثارة شكوكها بنوايا الحكومة، مفضلا أن يتم التجنيد بين سكان المدن والفئات المستقرة حولها ولم يتردد في استخدام القوة في حمل السكان على قبول فكرة التجنيد، فبلغ الجيش في عهد مدحت باشا درجة لم يبلغها من قبل من حيث العدد والتجهيز، وصار مؤلفا من 16 كتيبة مشاة وكتيبتين من الخيالة، وكتيبة من المدفعية يبلغ عدد أفرادها نحو 12000 فرد، كما اهتم مدحت باشا أيضا بتنظيمات الضبطية (الشرطة) فزاد عدد المنتسبين إليها من 800 إلى 2400 من الخيالة و 400 من المشاة، وأولى خدمات الجيش الأخرى عناية خاصة فتم إنشاء معمل للنسيج (إنتاج الألبسة الرسمية للجند والخيام) ومعمل للطحين[1]، وأعد ثكنات للجيش وورش للآلات في بغداد والمدن الكبرى، وكانت أول ثكنة عسكرية بنيت في العراق في مدينة الموصل، كما أنشأ دار الحديد واستحضر معداتها من أوروبا وكانت لإصلاح البنادق والسفن.[2]

كما اعتنى مدحت باشا بالأسطول أكبر عناية[3] فاستقدم عدد كبير من البواخر لتعمل بين البصرة والسويس والأستانة، وأوروبا لمواجهة نمو التجارة المتبادلة بين العراق من جهة وأوروبا والهند من جهة أخرى، ولذلك نظم مدحت باشا الشركة العمانية–العثمانية التي ظهرت قبل وصوله إلى العراق بوقت قصير وجعل من نهر الفرات طريقا ينادد طريق

1 – تقي الدباغ، العراق في التاريخ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1980، ص643.

2 – عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج7، دار الجيل للطباعة والنشر، بغداد، العراق،1949، ص223.

3 – عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 1969، ص129.

السويس يربط بين الساحل السوري ونهر الفرات، كما ربط دجلة بالفرات في أقصر مسافة بينهما (بين بغداد والفلوجة) وبذلك جعل خط البواخر من دجلة متصلا باستمرار بخط البواخر في نهر الفرات ووفر محطات الفحم على طول هذه الطرق[1]، ويقال أن هذه الأرباح تزايدت من هذه الخطوط البحرية والنهرية، وقد لعبت دورا كبيرا في تقوية قبضة الحكومة العثمانية في الخليج العربي.

أ-دوائر النفوس:

ارتبط تأسيس دوائر النفوس الأحوال المدنية أو الشخصية بعمليات التجنيد الإجباري ومحاولة تطبيق قوانين الخدمة الإلزامية[2]، وكانت مهمتها تسجيل المواليد والوفيات وتثبيت البيانات العائلية والشخصية لمواطني الدولة التي تخص الزواج والطلاق، ومحل الأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية سنويا.[3]

ب-المؤسسات الأمنية: وهي كالآتي:

1-الجاندرمة (الضبطية):

تضمنت قوات الجاندرمة والضبطية على شكل صنفين هما الخيالة والمشاة[4]، وكان من بين مهامها حفظ الأمن وجمع المكلفين الذين يستدعون للخدمة العسكرية، وحماية قوافل المسافرين وجمع الضرائب، إضافة إلى حماية السجون وغيرها.[5]

1 – عباس العزاوي، المرجع السابق، ج7، ص219.

2 – وأعفي من الخدمة العسكرية أبناء العشائر غير المستوطنة وأصحاب العاهات والمصابين بالأمراض المزمنة التي تمنعهم عن أداء الخدمة العسكرية ورجال الدين وطلبة المدارس الدينية وأساتذتها، للتفاصيل ينظر: ياسين عبد الكريم وآخرون، حضارة العراق، ج11، الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1985، ص 62.

3 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص ص308-309.

4 – عصمت برهان الدين، المرجع السابق، ص174.

5 – مدحت باشا، الدستور، مج1، تر: نوفل نعمة الله ، المطبعة السورية، ص ص 659-660.

2-الشرطة:

شكلت قوة الشرطة في بغداد في أواخر الثمانينات القرن التاسع عشر، وأقيمت عدة إصلاحات في جهازها وكان دورها مكافحة الجريمة، وحفظ الأمن وحراسة السجون، كانت متواجدة بالمدن الكبرى، أما الأرياف فقد تركت بعهدة الدرك.[1]

3-دائرة الموانئ:

كان يرأسها ضابط من قوة الجاندرمة، وفيها عدد من عدة أفراد هذه القوة، إضافة إلى أفراد من البوليس، ولها فروع في مدن الولاية التي تقع على اللأنهار وهي الكوت، الحلة السماوة والكوفة...الخ ومن مهامها الحفاظ على أمن طرق المواصلات النهرية والإشراف على الجسور المقامة عليها وجمع رسوم الشحن في المراكب النهرية.[2]

لقد أدت هذه التشكيلات والتنظيمات التي استحدثت في إطار تنظيم الجيش إلى بث الأمن وتنظيم العديد من المدن، والمحلات بحيث قضى على الفوضى التي كانت تسببها العشائر المتمردة على النظام والأشقياء من أبناء المحلات، بحيث أصبح مدحت باشا متفرغا لعملية البناء والتشييد.[3]

ثانيا: إصلاحاته القضائية

احتل القضاء مكانة مركزية داخل مبنى السلطة العثمانية منذ نشأتها، حيث يشكل مركز القاضي إحدى ثلاث مرتكزات إدارة الولاية، وهي مركز الوالي، ومركز القاضي، ومركز الجهاز العسكري.[4]

وكان النظام القضائي من بين الأنظمة التي أعربت مراسيم عهد التنظيمات عن الرغبة في تحديثها وإعادة بنائها على الأسس العربية وقوانينها الوضعية فتعهد مرسوم كلخانة

1 – عصمت برهان الدين، المرجع السابق، ص176.

2 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص320.

3 – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1965، ص132.

4 – حسن الضيفة، الدولة العثمانية الثقافة، المجتمع، السلطة، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص133.

بمساواة مواطني الدولة أمام القانون ووعد بدعم مجلس الأحكام العدلية وزيادة أعضائه ليتمكن من تشريع القوانين الإصلاحية[1] والقيام بالأعمال القضائية المدنية التي كانت تعد من ضمن واجباته، كما نص مرسوم 1856 على إعادة النظر في تنظيم محاكم الدولة، والشروع بإنشاء محاكم مدنية مختلطة تنظر في الدعاوى الجنائية والتجارية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء[2]، حيث شرع مدحت باشا بإنشاء محاكم منية إلى جانب ماحكم الشرع وأصبح القضاء في الولاية ذا شقين شرعي ومدني:

1-القضاء الشرعي:

مثل النظام القضائي في الدولة العثمانية الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية في فصل النزاعات، وكانت دائرة شيخ الإسلام بإسطنبول تشرف على المحاكم التشريعية في بغداد، وتصادق على الأحكام التي تصدرها المحكمة الشرعية في الولاية.[3]

2-القضاء المدني:

شكل القضاء المدني عقب صدور قانون 1864 الذي نص على إنشاء مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية[4] وتشكلت محاكم ودوائر ومركز الولاية من محكمة استئناف الحقوق، ومحكمة استئناف الجزاء، قلم محكمتي الاستئناف، المدعي العمومي لمحكمة الاستئناف.

إن الجهاز القضائي في الولاية كان يتعرض أحيانا لنوع من الضغوط والتأثيرات من قبل بعض رؤساء الوحدات الإدارية، أو بعض ذوي النفوذ والوجاهات.

تتجلى أعمال مدحت باشا في جهوده الكبيرة في عملية الإصلاح في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وكل هذه الإنجازات من الأمور

1 – محمد فريد، تاريخ الدولة الملكية العثمانية، ط1، مطبعة محمد أفندي مصطفى، القاهرة، مصر، 1934، ص295.

2 – علاء موسى كاظم نورس، الإصلاح الإداري بين النظرية والواقع، كلية الآداب، جامعة، بغداد، العراق عدد 31، 1980، ص366.

3 – جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص325.

4 – نفسه، ص333.

الحديثة التي دخلت على العراق، حيث أحس بها أهلها وحركت فيهم الطموح، فكانت إصلاحاته عصر قوة في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

أثر إصلاحاته على أوضاع العراق

المبحث الأول: أثر إصلاحاته على الأوضاع السياسية

المبحث الثاني: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاجتماعية

عاشت العراق في أجواء غير مستقرة قبل تولي مدحت باشا الحكم، تعمها الفوضى والاضطرابات، بحيث كان الأمن مضطرب والعدل نادرا، والضرائب فادحة والسياسة خرقاء[1]، وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن العراق كان في فترة بعيدة عن الحضارة وعن التطور، فالتخلف لم يقتصر على جانب واحد من الحياة، بل انتشر في كافة المجتمع العراقي[2]، ولذلك أخذت السلطة على عاتقها تدفع إلى التطور والتجديد، والذي كان بالفعل مع ولاية مدحت باشا الذي بذل جهود كبرى في إصلاح أوضاع العراق في مختلف المجالات.[3]

المبحث الأول: أثر إصلاحاته على الأوضاع السياسية

1-الأوضاع الداخلية:

أول رد فعل قام به سكان بغداد هو الاعتراض على قانون التجنيد الإجباري، وقد قاموا بعدة ثورات في وجه الولاة لهذا السبب، لذلك لجأ مدحت باشا فور توليه أمر الولاية إلى تنفيذ نظام القرعة[4] الذي فرضه مدحت باشا كإجراء لاختيار من يتم إلحاقه بالخدمة العسكرية من سكان بغداد، وعلى إثر ذلك قامت مظاهرات في الجانب الشرقي (الرصافة) من بغداد في 28 أوت 1869م.[5]

لكن مدحت باشا استطاع حل هذه المشكلة، إلا أنه قد واجه ثورة أخرى عرفت بواقعة الدغارة، وهي انتفاضة كانت بين عشائر عفك ضد سياسة الوالي الضرائبية بسبب امتناع تلك العشيرة عن دفع الضريبة عليها بحجة أن المزارع أتلفت بسبب الفيضان[6]، هذه الانتفاضة سرعت من نية مدحت باشا في تطبيق قانون الطابو وتفويض الأراضي في العراق كجزء من إصلاحاته، أراد من خلال تطبيقاته له إيجاد حل لمشكلة العشائر وتوطينها،

1 – وميض جمال نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1986، ص ص33-34.

2 – نفسه، ص35.

3 – سيار الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص422.

4 عباس العزاوي، المرجع السابق، ج7، ص223.

5 –جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 33

6 – علي الوردي، المرجع السابق، ج2، ص242.

وإسكات انتفاضاتها المتواصلة[1] وتحويل أبناء العشائر إلى ملاك أراضي لكل شخص يثبت حق القرار الذي يتضمن استمراره في أشغال الأرض وزراعتها لفترة لا تقل عن 10 سنوات، ولذلك عرض مدحت على أفراد العشائر الحصول على سندات الطابو بدفع (بدل المثل) الذي كان يعرف أيضا (المعجل)[2]، وقد مر النظام العشائري في العراق بحالة مزدوجة ومتناقضة، فحينما تحول الشيخ إلى ملاك بدافع الرهبة أو كلتيهما، فإن العلاقات العشائرية أصبحت محل للصراع بين الشيخ المالك من جهة وبين أفراد عشيرته الرافضين للنمط الجديد في العلاقة من جهة أخرى، أما في المناطق التي رفض الشيوخ فيها التحول إلى ملاكين، فإن النظام العشائري ازداد تمسكا وأصبح الشيوخ غير الملاكين فرسان عشائرهم في النضال ضد الملاكين الغائبين والحكومة.[3]

هكذا يمكنا القول بأن سياسة إسكان العشائر في أرض واحدة أدت إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية ونمو المصالح السياسية المشتركة للسكان الذين ينتمون إلى قبائل ومذاهب دينية مختلفة.[4]

2-السياسة الخارجية:

لم تفكر الدولة العثمانية في تعزيز حكمها على شرق الجزيرة العربية في الفترة السابقة لأن الظروف لم تكن مواتية بسبب مشاغلها في أوروبا، ولم تصبح كذلك إلا منذ عام 1869، عندما تم تعيين مدحت باشا واليا على بغداد وتعيينه يرجع إلى قدرته في التعامل مع الأجانب وخاصة بريطانيا التي تهدد مستقبل العراق إلى جانب تقوية قبضة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، كما شجع مدحت على الخلاف القائم بين عبد الله بن فيصل وأخيه سعود بعد وفاة أبيهما الأمير فيصل بن تركي آل سعود[5] لينتهز بذلك مدحت باشا الفرصة

1 – سيار الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص422.

2 – وميض جمال نظمي، المرجع السابق، ص52.

3 – نفسه، ص55.

4 – ل.ن كتلوف،<<خصائص وأهمية الحركات الجماهيرية في المشرق العربي قبيل ثورة الاتحاديين>>، تر: هاشم صالح التكريتي، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العراق،عدد 8، ص ص 163-164.

5 – محمد حسن العيدروس، تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2001، ص393.

لتحقيق أهدافه لإقرار النظام والأمن في الأقاليم العثمانية البعيدة، ومنها شرق الجزيرة وحمايتها من النفوذ البريطاني[1]، كما واجهت مدحت باشا عدة مشاكل لعل من بينها عشائر الهماوند الخارجين عن القانون من الإقليم التركي[2] كذلك عشائر السنجابية الفارسية تعتدي على خطوط البرق، كذلك أشاعت عشائر الفيلية الفوضى على الحدود المشتركة، وكانت من أشد مشكلات الحدود خطورة على مدحت باشا.

الواضح من خلال السياسة العثمانية الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للعراق بأن حدة الأوضاع التي عرفتها الفترة السابقة من حكم مدحت باشا أصبحت تعرف نوع من الهدوء وتجلى هذا خاصة من خلال النتائج الإيجابية التي حققها من خلال توطين بعض العشائر والقضاء على المشاغبات والسرقات، إضافة إلى هذا فإن الأوضاع الخارجية أصبحت خاضعة للتدخلات الأجنبية ومصالحها التي فرضت نوعا من الهدوء والاستقرار الذي كان يصب لصالحها.[3]

1 – محمد حسن العيدروس،المرجع السابق، ص393.

2 – عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، المرجع السابق، ص427.

3 – ج.ج. لوريمر، المصدرالسابق، ص208.

المبحث الثاني: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاقتصادية

أحدثت سنة 1869 مرحلة انتقالية في اقتصاد العراق بحيث تحول من اقتصاد هش إلى اقتصاد تسيطر عليه التجارة الخارجية[1]، وقد أثرت عدة عوامل في هذا التغير، بحيث كان لسياستي العثمانية وإخضاع القادة العشائريين للسلطة المركزية تأثير كبير أدى إلى تصفية النظام العشائري وتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد وتطبيق نظام الولايات العثمانية، بالإضافة إلى إصلاحات مدحت باشا الإدارية والاقتصادية والمتمثلة خاصة في نظام الطابو الذي أحدث تغييرات جذرية في نظام ملكية الأرض.[2]

1-الزراعة:

لقد كان النظام الزراعي في بدايته يخضع للمالكين الجدد الذين امتلكوا الأراضي دون أن تكون لهم خبرة في الاقتصاد (الزراعة)، وبضغط من المالكين تحول الاقتصاد على العموم من اقتصاد طبيعي قائم على الإنتاج إلى اقتصاد التسويق القائم على الربح[3]، كما أحدث النقل النهري تطور اقتصادي واجتماعي مهم في العراق باعتباره ساعد في تحقيق المبادلات التجارية وتصريفها وتوزيعها للأسواق بشكل سريع عن طريق تشجيع العشائر بالاعتماد على الزراعة وتهيئتها لتحقيق إنتاجا زراعيا مربحا[4]، ضف إلى ذلك بما كان ينتجه العراق من محاصيل كالشعير، القمح، التمور ومنتجات حيوانية حية، الجلود والصوف.[5]

2-التجارة والصناعة:

أما بالنسبة للتجارة العراقية كانت تتجه شمالا عن طريق الموصل إلى تركيا، وغربا إلى سوريا، وكذلك من بغداد إلى دمشق عن طريق البادية الغربية ومن الزير والنجف وسوق

1 – فهمي المدرس، المصدر السابق، ص61.

2 – أبو ذر حسن الفاضلي، تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، تع: عادل إبراهيم يعقوب، دار الحرية للطباعة، بغداد،العراق، 1980، ص116.

3 – إبراهيم خليل، أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، آداب الرافدين، ع3، بغداد، العراق، 1976، ص348.

4 – وميض جمال نظمي، المرجع السابق، ص44.

5 – نفسه، ص45.

الشيوخ إلى العشائر البدوية في الصحراء الغربية بحيث كانت تجارة الصادرات التي تمر عبر هذه الطرق البرية ذات قيمة منخفضة، بالإضافة إلى ذلك شهدت سنة 1869 تحسنا كبيرا في الملاحة البحرية والنهرية خاصة بعد افتتاح قناة السويس وكذلك نمو الشركات التجارية الأوروبية، والمحلية وازداد الطلب على المواد الغذائية والخامات العراقية، كانت كلها عوامل ساعدت على تحويل التجارة العراقية من الشرق الأوسط إلى أوروبا[1]، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الصناعة في عهد مدحت باشا تطورا كبيرا خاصة في إصلاح المرافق الصناعية وغيرها.[2]

وبالتالي ما يمكن استخلاصه من خلال أوضع العراق في هذه المرحلة هو حدوث مجموعة من التغيرات في نمط الإنتاج والإنتاجية.

1 – وميض جمال نظمي، المرجع السابق، ص44.

2 – ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص358.

المبحث الثالث: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاجتماعية

إن التكوين الاجتماعي للعراق هو تكوين قبلي عشائري اقتضته الطبيعة الجغرافية وكذا التاريخية، إضافة إلى ذلك يعتبر هذا الإقليم ملتقى القبائل منذ عصور قديمة بحكم موقعه بشبه الجزيرة العربية[1]، وقد احتلت العشيرة مكانة واسعة من الأراضي ومارست عليها الزراعة باعتبارها ملك للعشيرة كلها وليس لفد واحد فقط، ولذلك كان ثمة إحساس قوي بالوحدة والانتماء، كما أن ضعفها يجعلها عرضة لبطش الحكومة أو حتى العشائر الأخرى.[2]

كل هذه العوامل جعلت المجتمعات الصغيرة منعزلة لها قيمها وعاداتها وأعرافها الخاصة، فالقبائل كانت تعتمد على الزراعة وتربية الأغنام والخيول...، وأما المدن فكان اقتصادها المهن والحرف[3]، وعلى هذا يمكننا القول أن الدولة أساس مهم من أسس الحضارة بحيث إذا قويت الدولة في بلد ما ازدهر الإنتاج الزراعي والصناعي، وإذا ضعفت الدولة نجد الناس مضطرين إلى الالتجاء للقيم البدوية.[4]

إن ما يعكس نظرة الولاة العثمانيين إلى العراق قد جاء واضحا في الخطاب الذي أدلى به مدحت باشا وافتتح به حكمه لبغدد، حيث وضع اللوم في الخراب السائد في العراق على الأهالي لأنهم قصروا في عملهم ولم يسلكوا سلوك الأمم الراقية[5]، وقد أدرك هذا الأخير بأن التطوير الذي يطمح أن يصل إليه لا يمكن أن يتحقق إلا بتوطين القبائل والعشائر، وهذا بدوره مهد الطريق لتحول نظام الأراضي من النظام القبلي إلى أشكال جديدة من ملكية الأرض، مما عجل بانهار النظام القبلي لمصلحة ملكية الأرض الخاصة[6]، ولأن عهد مدحت باشا ارتبط بتطبيق نظام الطابو، وبتطوير المواصلات وإحداث مدن جديدة كالناصرية، كل

1 – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المرجع السابق، ص11.

2 –وميض جمال نظمي، المرجع السابق، ص37.

3 – علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المرجع السابق، ص14.

4 – نفسه، ص13.

5 – علي الوردي، المرجع السابق، ج2، ص238.

6 – وميض جمال نظمي، المرجع السابق، ص47.

هذا كان يدفع بالتطور والتخلي عن بعض العادات المتأصلة في المجتمع وأولها معاداة الحكومة والمضي في امتحان الحرف وتعلم الصنائع.[1]

-حركة الوعي وإعادة الانبعاث:

ما يمكننا القول أن العراق شهد تخلفا كبيرا عن المنجزات العلمية التي استفاد منها أهل الشام ومصر، كونه لم يتمتع بالحرية السياسية والفكرية التي تتمتع بها مصر، حيث كان القمح منتشرا، إضافة إلى هذا التعليم الحديث في العراق يختلف عنه كثيرا في مصر وسورية[2]، ولم تؤسس أول مدرسة حديثة في بغداد إلى في عام 1870، ويعود الفضل في ذلك إلى الوالي مدحت باشا الذي أخذ على عاتقه تطوير البلاد بما يتلاءم والنظم والتطورات العلمية ويتمثل ذلك أساسا في إصلاحاته التي قام بها، حيث قام بإنشاء التراموای بين بغداد والكاظمية، والتلغراف والمكاتب الطبية والتعليمية، وكان له الفضل في إدخال مطبعة حكومية باسم مطبعة الولاية، ولا شك في أن كل هذه العوامل وغيرها جعلت القرن 19 في العراق عصر يقظة ثقافية واجتماعية وأدبية[3]، وهذا بالإضافة إلى جريدة الزوراء وكانت تصدر مرتين في الأسبوع باللغة العربية والتركية والتي عكست من خلالها أوضاع العراق الثقافية والاجتماعية والسياسية في تلك الفترة، كما أنها كانت صورة للفكر والأدب العراقي التي عاشتها.[4]

ما يمكن استخلاصه من حركة الوعي بالعراق خلال هذه الفترة هو قابلية هذا الشعب إلى التطور وإعادة الانبعاث من جديد، بالرغم من الاختلافات والتباينات في المجتمع الواحد، إلا أننا نجد أن تلقي العلوم ظل مستمرا، وقد حافظ العراق على جزءا من خصوصيته لاجتماعية وهو يبدي دائما تجاوب مع التحديث (الإصلاح) طالما كان وراءه فائدة ملموسة.[5]

1 – مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840–1990، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1991، ص 246.

2 – عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1963، ص40.

3 – سيار الجميل، تكوين العرب، المرجع السابق، ص424.

4 – إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص330.

5 – فهمي المدرس، المصدر السابق، ص61.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر فترة (1869-1872) فترة مهمة وبارزة في تاريخ العراق الحديث، إذ شهدت تعيين مدحت باشا واليا على بغداد، وشكلت هذه الفترة البداية الحقيقية لعهد شهد عدة تطورات شملت جميع المجالات استخلصناها من خلال دراستنا للموضوع ونبرزها في مايلي:

- يعتبر مدحت باشا من أبرز وأشهر المصلحين الذي عرفه تاريخ العراق الحديث حيث نشأ في وسط عائلي متشبع بالثقافة والحضارة الإسلامية، هذا إلى جانب احتكاكه بالحضارة الغربية مما أفاده فائدة كبيرة في ثقافته العلمية والتي جعلت منه يتقلد مناصب إدارية هامة قبل توليه إيالة بغداد.
- استطاع مدحت باشا بذكائه وبخبرته الإصلاحية أن يعالج مشكلة العشائر من خلال إصداره لنظام الطابو الذي يعتبر من أبرز الإصلاحات الزراعية ما أدى إلى تفكيك نظام العشيرة وخلق جوا من الاستقرار، وقام بتنظيم الري وإصلاح الضرائب الزراعية.
- قام مدحت بإصلاح البواخر القديمة وبنى محطات لتزويدها بالوقود، كما يكمن إنجازه العظيم في المواصلات البرية كإنشاء تراموای بين بغداد والكاظمية.
- أما في ميدان الطباعة والصحافة قام بإنشاء أول مطبعة حكومية تعرف باسم مطبعة الولاية وأصدر أول جريدة عرفت بالزوراء في 15 يونيو 1869م، كما قام أيضا ببناء مدينتي الناصرية والرمادي وبنى مستشفيات وحدائق، كما أسس بعض المصانع لتنمية الزراعة، ومصفاة للنفط ببعقوبة، وهذا أمر لم تكن تعرفه العراق من قبل.
- وساهم بشكل كبير في تطوير التعليم من خلال بناء المدارس الحديثة وإدخال التعليم الرسمي المدني وبهذا ازدادت نسبة المتعلمين عما كانت عليه من قبل.
- كما قام بإصلاحات إدارية تمثلت في معاقبة المرتشين، وتشكيل جهاز إداري تقلد فيه وظيفته الأصلية، فكان واليا على بغداد وقائدا للفيلق السادس، كما قام مدحت

باشا بإصلاح الجيش وذلك بتطبيقه لنظام التجنيد الإجباري وقام بإشراك العراقيين في الجيش بدلا من الأجانب، وبهذا ضمن تأمين حدود هذه الإيالة وارتفع عدد الجيش خلال فترته إلى 13 ألف جندي.

- لقد واجهت مدحت باشا عدة صعوبات ومشاكل في تجسيد مشروعه الاصلاحي والتى نذكر منها:
- مشكلة العشائر في منطقة الفرات الأوسط بسبب رفضها لنظام التجنيد الإجباري واندلعت بذلك ثورة الدغارة التي استمرت شهرين.
- كما فشل في حل المشكلات المستعصية بين العراق وإيران حول الحدود.
- إن ما شهده العراق قبل فترة ولاية مدحت باشا، جعلنا ندرك تمام الإدراك أن بداية التطور والنهوض العسكري والاقتصادي والاجتماعي...الخ لم يبدأ إلا بعد أن تولى مدحت باشا زمام الحكم وشرع في إحداث التغيرات الجذرية التي ظهرت نتائجها ميدانيا في السنوات اللاحقة من حكمه.

وفي خاتمة دراستنا نتمنى أن ينسجم هذا العمل والمنهج العلمي الأكاديمي، آملين أن نفتح باب الدراسات المستقبلية تعالج الموضوع في نقاط كنا غافلين عنها.

الملاحق

ملحق رقم (01)

صورة لمدحت باشا[1]

[1]- أحمد أمين، مرجع سابق، ص28.

ملحق رقم (2)

فرمان تعيين مدحت باشا [1].

" الدستور المكرم، والمشير المفخم، نظام العالم، مدبر أمور الجمهور بالفكر و الثاقب، متمم مهام الأنام بالرأي الصائب، ممهد بنيان الدولة والإقبال، مشيد أركان السعادة و الإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى، و من أفاخم وكلاء دولتي العلية، رئيس شورى الدولة السابق، الموجه لعهدة استيهاله و اقتداره هذه المرة نظارة أدارة أمور الفيلق السادس الهمايوني مع انضمام ولاية بغداد، الحائز الوسام العثماني من الرتبة الأولى، و كذا الوسام المجيدي الهمايوني من الرتبة الأولى، وزيري و سمير درايتي مدحت باشا ادام الله تعالى إجلاله. يعلم انه إذا جاءكم توقيعي الرفيع الهمايوني فليكن معلوما انه مما لا حاجة للإطناب في وصفه و بيانه هو أن خطة بغداد الجسيمة من أعظم القطع التي تتألف منها ممالك دولتي العلية المحروسة و من مقتضات أرضها و وضعها أنها صالحة لكل أعمار وترق. و هذه من المسلمات. و لما كانت اعز الآمال و المطالب لسلطانتي الهمايونية أن تحصل على كافة أسباب العمران، و هذه الآمال لا تتم كما هو مرغوب فيه إلا أن يقع

---

[1]- عباس العزاوي، مصدر سابق، ص 160-161.

اختيار على من هو عارف، قادر على إيصال ذلك بمنه تعالى إلى حيز العمل، فيكون في رأس إدارة تلك الخطة و أنت تعد الآن قد قمت بأمور مهمة لسلطنة السنية فشوهدت منك غيرة و همة و إقدام و دراية، و أظهرت خدمات جليلة، الأمر الذي دعا أن اصدر إرادتي السنية في اليوم الثاني من ذي القعدة 1285 فاعهد بهذا الأمر في إدارة الولاية ملكيا وعسكريا، فإذا وصلت إلى مركز منصبك قمت بأمور الولاية العسكرية، و زاول مصالح الأهلين و السكان طبق قواعد الشرع و القانون بروية وعناية و أن تتخذ التدابير و الأمور التي من شانها أن تزيد في العمران و توفر الثروة... "

ملحق رقم (٤)

خريطة تقسيم ولاية بغداد الادارية لسنة 1869 [1]

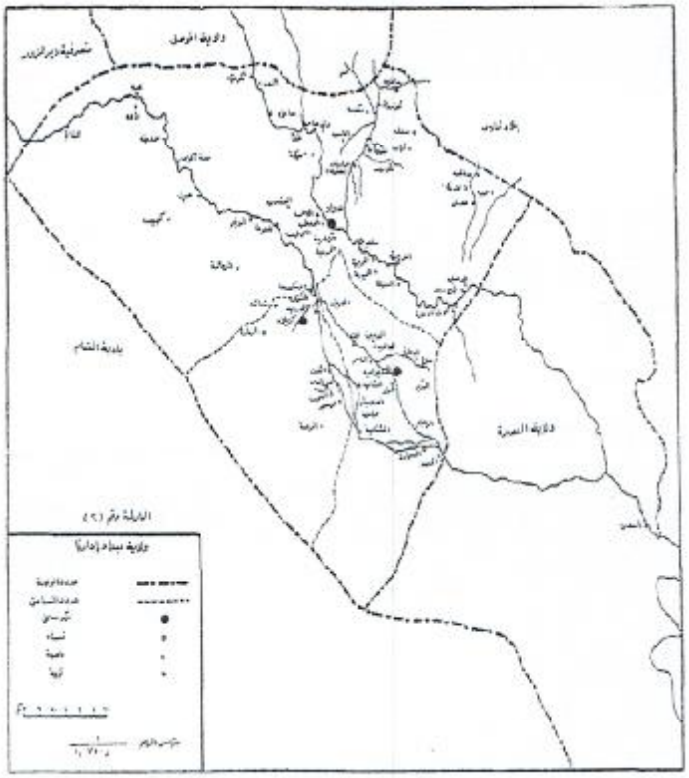

مقياس الرسم ——————

١,٧٥٠,٠٠٠

[1] - جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 522

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ-بالعربية:

1. العزاوي عباس، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج7، دار الجيل للطباعة والنشر، بغداد، العراق،1949.
2. المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1987.
3. المدرس فهمي، مقالات سياسية، تاريخية، اجتماعية، ج1، مطبعة الشعب، بغداد، العراق،1931.
4. عز الدين يوسف، داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد، العراق، 1967.
5. فريد محمد، تاريخ الدولة الملكية العثمانية، ط1، مطبعة محمد أفندي مصطفى، القاهرة، مصر، 1934.
6. لوريمر ج.ج، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج4، تر: قسم قطر بمكتب أمير قطر الشيخ خليفة بن محمد آل ثاني، مطابع علي بن علي، قطر، 1915.
7. لونكريك ستيفن همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تر: جعفر الخياط، ط4، وزارة المعارف، بغداد، العراق،1968.
8. مدحت باشا، الدستور، مج1، تر: نوفل نعمة الله، المطبعة السورية.
9. مدحت باشا، مذكرات مدحت باشا، تعليق: يوسف كمال حتاتة، القاهرة، مصر، 1913.

ب-بالأجنبية:

1. J.L de lanessan: Medhat pacha save son oevere, paris, 1908.

ثانيا: المراجع

1.أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1964.

2.أصاف عزلتو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991.

3.الحسني عبد الرزاق، وعبد العزيز الدوري، العراق قديما وحديثا، ط3، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1958.

4.الدباغ تقي، العراق في التاريخ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

5.الدوري عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969.

6.السعدون حميد حمد، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية (1546-1918)، ط1، دار وائل عمان، الأردن، 1999.

7.الشيخ رأفت، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث، مطابع دار روتابرينت، الهرم، مصر، 1994.

8.الضيفة حسن، الدولة العثمانية الثقافة، المجتمع، السلطة، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998.

9.العيدروس محمد حسن، تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2001.

10. النجار جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،1991.

11. الوردي علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1965.

12. الوردي علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج2، ج3 مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1971.

13. بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

14. بيات فاضل مهدي، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

15. بيضون جمال وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اريد، الأردن، 1991.

16. روجان يوجين، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

17. سيار الجميل، البنية التاريخية للعراق الحديث، ط4، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999.

18. سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، الأردن، 1997.

19. سيار الجميل، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

20. ظاهر مسعود، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840-1990، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1991.

21. عودة محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1969.

22. فياض عبد الله، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1963.

23. كوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعدل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1988.

24. ملحم عدنان محمد وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط2، مركز المناهج، غزة، فلسطين، 2004.

25. نظمي وميض جمال، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

26. نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1973.

27. هشام سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر عمان، الأردن، 2010.

28. ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط2، 1998.

29. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في العصر الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997.

ثالثا: المقالات

1. العابد، صالح محمد "النظام الإداري"، حضارة العراق، ج10، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1985.
2. الفاضلي أبو ذر حسن، تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، تع: عادل إبراهيم يعقوب، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1980.
3. القيسي عبد الوهاب، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق (1839، 1877)، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، عدد 3، 1961.
4. خليل إبراهيم، "حركة التربية والتعليم والنشر"، ج11، من كتاب: حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1985.
5. خليل إبراهيم، أوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، آداب الرافدين، ع3، بغداد، العراق، 1976.
6. عبد القادر ضصمت برهان الدين، أوضاع الموصل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السالنمات الموصل العثمانية، ج2، مج 45، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق،1989.
7. علاء الدين نورسض كاظم، الإصلاح الإداري بين النظرية والواقع، كلية الآداب، جامعة، بغداد، العراق عدد 31، 1980.
8. كتلوف ل.ن، <<خصائص وأهمية الحركات الجماهيرية في المشرق العربي قبيل ثورة الاتحاديين>>، تر: هاشم صالح التكريتي، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العراق، عدد 8، 1974.
9. ياسين عبد الكريم وآخرون، حضارة العراق، ج11، الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1985.

رابعا: المعاجم

1. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية ،2000.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

إهداء

تشكرات

مقدمة ..... أ

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة للعراق قبل تولي مدحت باشا الحكم

(1535-1869م)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية 07

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية 09

1- الزراعة 09

2- الصناعة 10

3- التجارة 10

3-1-التجارة المحلية 10

3-2-التجارة الخارجية 11

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية 11

الفصل الأول: مدحت باشا وولايته على العراق

المبحث الأول: مولده ونشأته 14

المبحث الثاني: حياته السياسية 16

المبحث الثالث: إيالته على العراق 1869-1872 17

الفصل الثاني: مدحت باشا ومشروعه الإصلاحي في العراق

المبحث الأول: إصلاحاته الإدارية 20

أولا: نظام الولاية 20

ثانيا: مجالس الإدارة والبلديات 23

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية 25

أولا: الإصلاحات الاقتصادية..... 25
1- الزراعة..... 25
2- المواصلات..... 25
3- الصناعة..... 26
ثانيا: إصلاحاته الاجتماعية..... 26
أ- إنجازاته التعليمية والتثقيفية..... 26
ب- إصلاحاته في مجال الصحة..... 28
المبحث الثالث: الإصلاحات العسكرية والقضائية..... 29
أولا: الإصلاحات العسكرية 29
ثانيا: الإصلاحات القضائية..... 31

الفصل الثالث: أثرا إصلاحاته على أوضاع العراق

المبحث الأول: أثر إصلاحاته على الأوضاع السياسية 35
1- الأوضاع الداخلية 35
2- الأوضاع الخارجية..... 36
المبحث الثاني: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاقتصادية 38
1- الزراعة..... 38
2- التجارة والصناعة..... 38
المبحث الثالث: أثر إصلاحاته على الأوضاع الاجتماعية..... 40
خاتمة 43
الملاحق 46
قائمة المصادر والمرجع..... 51
فهرس المحتويات..... 57

تم بحمد الله